قضيّة نزول القرآن على سبعة أحرف

محمد التومي

المقدمـــة :

إنّ قضيّة « إنزال القران على سبعة أحرف » منَ القضايا التي كثر فيها الكلام قديما وحديثا ، وتعدّدت فيما يخصّها الأقوال حتى بلغت خمسة وثلاثين أو أربعين قولا (1) وتباينت في شأنها الأراء فتقاربت حينا وتعارضت أحيانًا حتى قال بعضهم تعليقا على جملة المحاولات :

« هذه الوجوه أكثرها متداخلة ، ولا أدري مستندها ولا عمّن نقلت ، ولا أدري لم خُصّ كلّ واحدٍ منهم هذه الأحرف بما ذكر (2) » .

واعتقادًا من أنّ كلّما وجدت الأقوال وجدت الحقيقة — غالبا — موزّعة فيها أو في أغلبها ، أو في بعضها إن لم تكن في أحدها رأيت من اللازم

(1) قال السيوطي : « اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولا » الاتقان : 45/1 ط 3 : الحلبي .
قال الحافظ أبو حاتم بن حبان صاحب الصحيح المتوفي 354هـ : اختلف الناس فيها على خمسة وثلاثين قولا » .
الزركشي : البرهان : 212/1 : ط 2 : الحلبي .
(2) القول للشريف المزني المرسي — الاتقان : 49/1 .

أن أتتبّع مواطن الخلاف ، وما قيل في شأنها ، وجسّها قصد الوقوف على رأي راجح لا يقف أمامه مرجوحٌ يكون كلمة الفصل في هذه القضيّة بناءً على أنّه أكثر تلاؤما من غيره مع مختلف نصوص الحديث النّاطقة بنزول القران على سبعة أحرف ، وردّ ما سواه من الاراء الواهية التي لا تنسجم معها .

ومراعاة لما تقتضيه طبيعة هذا الموضوع ، واعتباراً لما يتطلبه من منهجيّة خاصّة رسمت عناصر يمكن تحديدها فيما يلي :

أوّلا :

منشأ الخلاف ومواطنه في هذه القضيّة .

ثانيا :

روايات الحديث وما يستنبط منها .

ثالثا :

قابليّة الحديث للتفسير .

رابعا :

تتبّع الأقوال ، ونقدها وفق تلاؤمها أو تنافرها مع ما استمدّ من الروايات .

خامسا :

تقرير الرأي الرّاجح وردّ ما يوجّه إليه من اعتراضات .

سادسا :

بقاء حرف واحد ، وهو حرف قريش واندثار بقيّة الأحرف .

سابعا :

القراءات السّبع أو العشر هي في حرف قريش .

1 — منشأ الخلاف

من البيّن أنّ النّقل قد ورد عن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم مصرّحًا بكون القرآن قد نزل على سبعة أحرف ، جاء ذلك بطرق مختلفة ، برواية جمع من الصّحابة بلغ عددهم واحدًا وعشرين (1) بالإضافة إلى ما روي أنّ عثمان رضي الله عنه — قال يوما وهو على المنبر : « أذكر اللّهُ رجلا سمع النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال : إنّ القران أنزل على سبعة أحرف كلّها شاف كافٍ — فقاموا حتّى لم يُحْصَوْا ، فشهدوا أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال : أُنزل القرآن على سبعة حروف كلّها شاف كاف فقال عثمان : وأنا أشهد معهم (2) » .

هذا العدد الهائل الذي توفّر لنقل مضمون الحديث ، وهذه الشّهادة من عدد لم يُحْصَ ، كلٌّ ذلك جعل العلماء من هذه الأمّة يجمعون على صحّة تلك الرّوايات حتّى إنّ بعضهم كأبي عبيدة قد نصّ على تواتره (3) ومن هنا ندرك أنّ المشكل في هذه القضيّة ليس في صحّة الخبر إذْ هذا أمر اتّفق في شأنه بسبب وفرة الأخبار الصحيحة وإنّما في تأويل مدلول عبارة الحديث لعدم ورود أثرٍ قاطع في توضيح معناه كما أشار ابن العربي بقوله : « لم يأت في معنى هذا السّبع نص ولا أثر (4) » .

---

(1) الصحابة الذين رووا الحديث هم : أبي بن كعب ، أنس ، حذيفة بن اليمان ، زيد بن أرقم ، سمرة بن جندب ، سلمان بن صرد ، ابن عباس ، ابن مسعود، عبد الرحمان بن عوف، عثمان بن عفان ، عمر بن الخطاب ، عمرو بن العاص ، عمرو بن أبي سلمة ، معاذ بن جبل ، هشام بن حكيم ، أبو بكرة ، أبو جهم ، أبو سعيد الخدري ، أبو طلحة الأنصاري ، أبو هريرة ، أم أيوب الاتقان : 45/1 .

(2) ذكر السيوطي أن أبا يعلى قد أخرجه في مسنده : الاتقان : 45/1 .

(3) البرهان للزركشي : 221/1 ، الاتقان : 45/1 .

(4) أنظر البرهان : 212/1 .

لذا كثرت الأقوال ، واختلفت الأفهام قال الرّافعي : « لو أنّ هذا الحديث قد جاء تأويله نص على النبيّ صلّى الله عليه وسلم يعيّن المراد منه لما اختلفت أقوال العلمـاء فيه (1) .

بهذا نتبيّن أنّ منشأ الخلاف في هذه القضيّة يتجسّم في أمرين :

أوّلا :

ورودُ النقل الصّحيح عن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم بنزول القرآن على سبعة أحرف .

ثانيا :

عدم ورود نصّ في معنى السّبع عنه صلّى الله عليه وسلّم .

مـدار الخـلاف

أمّا مدار الخلاف في هذه القضيّة يمكن حصره فيما يلي :

أوّلا :

هل الحديث النبوي المتعلّق بهذا الموضوع يُعَدُّ من قبيل المشكل الذي لا يدرى معناه بحكم كون الأحرف من قبيل المشترك اللفظي أو قابل للتفسير ؟

ثانيا :

هل المراد بالسّبعة في الحديث معناه الحقيقي أو معناه المجازي كناية عن التوسعة والتّيسير والمبالغة ؟

ثالثا :

ما يراد بالسّبعة أحرف على وجه التحديد ؟

رابعا :

هل الأحرف السّبعة باقية حتى اليوم مثبتة في المصاحف العثمانية ، أو تنوسيت فاندرست وعفّت وكيف ذلك ؟

وما دام الأمر كذلك ، فلا يمكن أن تتّضح تلك المسائل إلاّ بالتعرّض لطائفة من الأحاديث استدلالا على كون القران نزل بسبعة أحرف من ناحية ، ومحاولة فهمها من ناحية ثانية حتى تخفّ وطأة الخلاف ونجد ما نريد خلافا لمن يقول : « وما داموا قد اختلفوا فدعنا نختلف معهم (1) » .

طائفة من روايات الحديث

1 — عن أبيّ بن كعب رضي الله عنه أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم كان عند أضاة (2) بني غفار قال : فأتاه جبريل عليه السّلام فقال : إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمّتُك القرآن على حرف فقال : أسأل اللّهَ معافاته ومغفرته وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك ثُمّ أتاه الثّانية فقال : إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك ، ثمّ جاءه الثّالثة فقال : إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على ثلاثة أحرف فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك ثمّ جاءه الرّابعة فقال : إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمّتك القرآن على سبعة أحرف — فأيّما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا — (3) .

(1) الرافعي : إعجاز القرآن : 73 ط 3 .

(2) أضاة : غدير .

(3) هذا اللفظ لمسلم : الصحيح : كتاب صلاة المسافرين : باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف : 104/5 شرح النووي .
— النسائي : السنن : كتاب الافتتاح : باب جامع ما جاء في القرآن ومن لفظه « إن الله عز وجل يأمرك أن تقرىء أمتك القرآن 148/2 — 154 .
— أبو داود : السنن : كتاب الصلاة : باب أنزل القرآن على سبعة أحرف : 340/1 ط : 1 .
— الطبرى : جامع البيان : رواه مختصرا برقم 14 ومطولا بالأرقام 35 — 36 — 37 — 40 .
— ابن كثير : في التفسير : الفضائل : 18/4 ذيل قال : وقد روى ثابت بن قاسم نحوا من هذا عن أبي هريرة ومن كلام ابن مسعود نحو ذلك .

2 — وعن أبيّ أيضا قال : لقي رسول الله صلّى الله عليه وسلّم جبريل فقال : يا جبريل : إني بعثت إلى أمّة أمّيين منهم العجوز والشّيخ الكبير ، والغلام ، والجارية ، والرّجل الذي لم يقرأ كتابا قطّ ، قال : يا محمد : إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف (1) .

3 — وعنه أيضا قال : كنت في المسجد ، فدخل رجلٌ يصلّي ، فقرأ قراءةً أنكرتُها عليه ، ثمّ دخل اخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه ، فلمّا قضينا الصّلاةَ دخلنا جميعا على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقرآ، فحسّن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم شأنهما — فَسُقط في نفسي من التّكذيب ولا إذ كنت في الجاهليّة ، فلمّا رأى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم — ما قد غشيني ضرب في صدري ، ففضت عرقا ، وكأنّما أنظر إلى الله فرقا فقال لي : يا أبيّ أرسل إلي أن أقرأ القرآن على حرف فرددت إليه «أنْ هوّن على أمّتي فردّ إليّ الثانية — اقرأه على حرفين ، فرددت إليه أن هوّن على أمّتي ، فردّ إليّ الثّالثة اقرأه على سبعة أحرف ، فلك بكلّ ردّة رددتُكها مسألة تسألنيها فقلت : اللهمّ اغفر لأمّتي — اللهمّ اغفر لأمّتي — وأخّرت الثّالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلّهم حتّى إبراهيم صلّى الله عليه وسلّم (2) —

إنّ قول أبيّ « فَسُقط في نفسي من التّكذيب معناه اعترته حيرة وابتلي بشكّ وتكذيب في أمر الرّسالة والرّسول بسبب قبوله صلّى الله عليه وسلّم قراءتين مختلفتين خالفتا قراءته — ولمّا لاحظ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم

(1) هذا اللفظ للترمذي : الصحيح : باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف 11/60–63 . وقد رواه الطبري برقم 26 ومن لفظه « منهم الغلام والخادم والشيخ العاسي والعجوز فقال جبريل : فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف ولفظ الحديث لأبي أسامة .
وقال أحمد محمد شاكر : وهذا إسناد صحيح .
« الشيخ العاسي » وجاء « الشيخ الفاني » وقال أحمد محمد شاكر كلها بمعنى عسا الشيخ إذا كبر وأسن ، وضعف بصره ويبس جلده ومثله عصا قال الأزهري عصا إذا صلب أنظر جامع البيان 36/1 .

(2) اللفظ لمسلم : الصحيح : كتاب صلاة المسافرين : باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف 101/5–103 . رواه الطبري في جامع البيان برقم 30 : 36/1 .

ما قد أصابه واستولى عليه ، نبهه بأن ضربه في صدره فانشرح باطنه وتنوّر ، وبدت له فداحة ما هجس في داخله من وساوس الشّكّ والتكذيب ، فاحمر وجهه — وفاض عرقه استحياءً من الله ورسوله — قال المازري : « معنى هذا أنّه وقع في نفس أبيّ ابن كعب نزغة من الشّيطان غير مستقرّة ثم زالت في الحال حين ضرب النبيّ صلّى الله عليه وسلّم في صدره ففاض عرقا (1) » .

4 — عن عمر بن الخطاب قال : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها ، وكان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أقرأنيها ، فكدتُ أن أعجل عليه ثمّ أمهلته حتى انصرف ثمّ لبّبته بردائه ، فجئت به رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقلت : يا رسول الله : إنّي سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها . فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : أرسله يا عمر — إقرأ يا هشام فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : هكذا أنزلت ثمّ قال لي : إقرأ يا عمر فقرأت فقال : هكذا أنزلت ، إنّ هذا القران أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسّر منه (2) .

(1) مسلم : الصحيح : شرح النووي : 101/5 — 103 .

(2) اللفظ لمسلم : الصحيح ، 98/5—99 شرح النووي .
البخاري : الصحيح 227/6 : فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ومن لفظه « فكدت أساوره في الصلاة أي كدت أواثبه وأبطش به وهو معنى « فكدت أن أعجل عليه » في هذه الرواية ، أي أخاصمه وأظهر بوادر غضبي عليه ، ومن لفظه أيضا « فتصبرت حتى سلم وهو معنى ثم أمهلته حتى انصرف » وهو معنى ما في رواية أحمد « فنظرت حتى سلم » أي انتظرت وقد رواه البخاري أيضا في باب الخصوم بعضهم في بعض الصحيح 160/3 .
مالك : الموطأ : 201/1 باب ما جاء في القرآن .
أبو داود : السنن : 340/1 كتاب الصلاة باب أنزل القرآن على سبعة أحرف .
النسائي : السنن : 149/1 كتاب الافتتاح — باب جامع ما في القرآن .
أحمد : المسند : 286/1 بالأرقام 277 — 286 — 297 .
الطبري : جامع البيان : 24/1 رقم 15 .

5 — عن عمرو بن العاص أنّ رجلا قرأ آية من القرآن فقال له عمرو : إنّما هي كذا وكذا ، فذكروا ذلك للنبيّ صلّى الله عليه وسلّم فقال : إنّ هذا القران أنزل على سبعة أحرف فأيّ ذلك قرأتم أصبتم فلا تماروا (1) .

6 — عن عبد الله بن مسعود قال : سمعت رجلا قرأ آية سمعت من النبيّ صلّى الله عليه وسلّم خلافها فأخذت بيده ، فأتيت به رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقال : كلاكما محسنٌ قال : شعبة : أظنّه قال : لا تختلفوا فإنّ من كان قبلكم اختلفوا ، فهلكوا (2) .

7 — وعن عبد الله أيضا أنّه قال : أقرأني رسول الله صلّى الله عليه وسلّم سورة من ال حم فرحت إلى المسجد فقلت لرجل : اقرأها فإذا هو يقرأ حروفا ما أقرأها ، فقال : أقرأنيها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فانطلقنا إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، فأخبرناه ، فتغيّر وجهه وقال : إنّما أهلك من قبلكم الاختلاف ، ثمّ أسرّ إلى عليّ شيئا فقال عليّ : إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يأمركم أن يقرأ كلّ رجل منكم كما علم قال : فانطلقنا وكلّ رجل يقرأ حروفا لا يقرأها صاحبه (3) .

8 — عن أبي جهيم الانصاري أنّ رجلين اختلفا في آية من القرآن فقال هذا تلقّيتها من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وقال اخر : تلقيتها من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فسألا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عنها فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فلا تماروا في القرآن فإنّ المراء فيه كفر (4) .

---

(1) هذا الحديث مروي عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص وقد رواه أحمد في المسند وفيه «فإن المراء فيه كفر إنه الكفر به وذكره ابن كثير في التفسير في الفضائل وقال فيه : جيد الاسناد 19/4 ذيل .

(2) البخاري : الصحيح : باب ما يذكر في الأشخاص : 158/3 .

(3) رواه ابن حبان والحاكم .

(4) الطبري : جامع البيان رقم 41 ، 41/1 — 44 .
ابن كثير قال فيه : «وهذا إسناد صحيح ولم يخرجوه» التفسير 19/4 ذيل .

هذه طائفة من جملة ما روي مطوّلا ومختصرا وهي كافية لإعطاء ما يمكن إعطاؤه في هذا الموضوع إذ البقيّة وإن تعدّدت وتفاوتت طولا وقصرا وتنوّعت طرقا واختلفت لفظا فهي لا تخرج في مضامينها ومراميها عن مضامين ومرامي هذه .

ما يستمدّ من الأحاديث

وإذا تأمّلنا الروايات عامّة وهذه خاصّة أمكن أن نستمدّ النتائج التالية :

أوّلا :

إنّ الاقتصار على حرف واحد — في تلاوة القرآن إبّان نزوله مدعاة لوجود مشقّة عظيمة بالنّسبة لمختلف الفئات العربيّة — عموما — وهي عبارة عن التوتّر الذي ينشأ عن حمل النّاس على غير ما ألفوه ، فكلّ ذي لغة يشقّ عليه أن يُحمل أو يؤمر بالتّحوّل عن لغته التي اعتاد النطق بها إلى غيرها دفعة واحدة يلمع إلى هذا ترديده صلّى الله عليه وسلّم ثلاث مرّات « أسأل الله معافاته ومغفرته وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك كما جاء ذلك في الحديث الأول أو ترديده مرّتين : « أن هوّن على أمّتي كما ورد ذلك في الحديث الثالث أو قوله : « اللهم ربّ خفّف عن أمّتي (1) » أو « إنّ أمّتي لا تستطيع (2) » كما جاء في بعض الروايات الأخرى .

هذه عبارات اختلفت لفظا واتفقت مضمونا تدلّ دلالة واضحة على أنّ في حمل الناس جميعهم على ملازمة حرف واحد معيّن — في تلاوة القرآن — أول عهدهم به من المشقّة ما لا يخفى .

---

(1) جاء ذلك في رواية الطبري رقم 31 وهي باسناد صحيح ، جامع البيان 37/1 .
(2) جاء ذلك أيضا في رواية الطبري رقم 32 : 1/37—38 .

ثانيـا :

إنّ المشقـّة المتأتـّية عن الاقتصار على حرف واحد في تلاوة القرآن والتي شعر بها الرسول الكريم — إشفاقا ورأفة منه على أمّته — اقتضاها ما يغلب على من شاءت الحكمة الالهيـّة أن تكون البعثة فيهم من أميـّة والأمي يعسر عليه أن يتلفـّظ بكلمة — لم يسبق أن جرت على لسانه ، و إن أمكنه ذلك فبعد معاناة — مع التلكـّؤ والتعثـّر وعدم إدراك محتوى اللفظ الذي هو أمر أوليّ في مثل هذا المقام ، يشير إلى ذلك صلّى الله عليه وسلـّم لجبريل عليه السلام « إنّي بعثت إلى أمـّة أمـّيين منهم العجوز والشيخ الكبير ، والغلام ، والجارية ، والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط » .

ثالثـا :

إنّ الزيادة على حرف واحد إلى سبعة في قراءة القرآن تستلزم تيسير تلاوته على الأمـّيّين خاصّة وسهولة تلقـّيه وحفظه وتدبـّره ، يدلّ على ذلك مراجعة النبـيّ صلـّى الله عليه وسلـّم واستزادته من حرف إلى السّبعة وهو أقصى ما اقتضت إرادة الله تعالى أن يكون عليه الترخيص استجابة لدعوة الرّسول إلى التهوين والتخفيف ، ودفع عدم الاستطاعة نظرا منه صلـّى الله عليه وسلـّم لواقع أمّته .

رابعـا :

إنّ الأمـّة مكلـّفة بحفظ القران بأي حرف من أحرف الترخيص أي أنـّها مخيـّرة بأن تقرأ بأيّ حرف شاءت من السّبعة من غير أن يوجب عليها القراءة بحرفٍ معيـّن بل كلٌّ يقرأ بما علمه من الرّسول .

وهذا التخييـر يقتضي أنّ الواجب يتـمّ بأحد الأحرف المسموح بها شرعا بحيث لو لازم الواحد منهم القراءة التي هو عليها والتي تلقـّاها سماعـًا أمن الرّسول لكان قائما بما هو واجب عليه ، ولو انظمّ إليه ثانٍ لكان ذلك

الثاني قائما بما هو واجب عليه ولو تزحزح ثالث عن الحرف الذي تلقاه إلى حرف تلقّاه غيره دون رفضٍ وإنكارٍ لما كان عليه لكان هذا الثالث قائما بالواجب أيضا دون أن يكون قد قصّر أو ضيّع أو ارتكب إثما ذلك لأنّ الذي صار عليه بعد أن لم يكن – مسموح به شرعًا ، وبالتّالي لو اقتصرت الأمّة على حرف واحد تكون قد قامت بما هو واجب في حقّها دون أن تكون مقصّرة ودون أن تكون مضيّعة ودون أن تكون اثمة يشير إلى هذا قوله صلّى الله عليه وسلّم في الحديث الأوّل : « فأي حرف قرأوا عليه فقد أصابوا » وقوله في الحديث الرابع : « فاقرأوا ما تيسّر منه » وقوله في الحديث الخامس : « فأيّ ذلك قرأتم أصبتم » .

خامسا :

إنّ بعض الصّحابة ، قد اختلفوا فيما بينهم قبل معرفتهم أنّ القرآن قد أنزل على سبعة أحرف كالذي وقع لأبيّ بن كعب مع رجلٍ قرأ قراءة أنكرها عليه ، ثمّ مع رجل اخر قرأ قراءة سوى قراءة صاحبه كما أبان ذلك الحديث الثالث ، وكالذي حدث لعمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان كما أوضح ذلك الحديث الرّابع ، وكالذي حدث لعمرو بن العاص مع رجل قرأ آية من القرآن كما جاء ذلك في الحديث الخامس ، وكالذي حدث لعبد الله بن مسعود مع رجلٍ سمعه يقرأ آية وآخر قرأ سورة من « ال حم » بحروف مختلفة لما أقرأه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم كما في الحديث السّادس والسّابع وكالخلاف الذي نشب بين رجلين كما في الحديث الثامن .

سادسا :

إنّ الذين اختلفوا ، قد احتكموا إلى الرّسول باعتباره المعلّم الأوّل ، والمقرىء الأوحد ، فأقرّ قراءة كلّ قارىء وحسّن تلاوة كلّ تالٍ يدلّ على ذلك ما ورد في الحديث الثالث « فحسّن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم

شأنهما » وقوله لكلّ من عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم « هكذا أنزلت » كما في الحديث الرابع ، وقوله لعبد الله بن مسعود والرجل الذي خالفه « كِلاَ كُمَا مُحسِنٌ » كما في الحديث السّادس وقوله « أن يقرأ كلّ رجل منكم كما علم » كما في الحديث السّابع .

وهكذا اتضح أنّ الرّسول قد « رضي قراءاتهم كلهم » حتى ظهر بمحضره صلّى الله عليه وسلّم ذلك التكذيب المؤقّت من أبيّ الذي سرعان ما تبدّد عندما نبّهه الرسول بأن ضربه في صدره .

سابعا :

إذا كان الاحتكام — كما رأينا — أسفر عن قبول الجميع والرّضي بالجميع ، وتحسين الجميع . كان الاختلاف بالضرورة مقتصراً على الألفاظ دون المعاني والأحكام وإلاّ لكان ذلك تناقضا لا يمكن صدوره من الرّسول كما لو كانت قراءة أحدهم تصف حلالا ، وقراءة الاخر تصف حراماً ، أو كانت إحداهما تبشّر بوعد والأخرى تنذر بوعيد ، وقد أفادت بعض الروايات هذا المعنى بمثل العبارات التّالية :

« ما لم يختم اية عذاب برحمة أو اية رحمة بعذاب (1) » و« فاقرأوا ولا حرج ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب ولا ذكر عذاب برحمة (2) » .

وقال ابن شهاب الزّهري : « بلغني أنّ تلك السّبعة الأحرف إنّما هي في الأمر الذي يكون واحداً ولا يختلف في حلال أو حرام (3) » .

---

(1) أنظر الطبري : جامع البيان — الرواية رقم 40 : 43/1 ورقم 47 ، 50/1 .
(2) أنظر الطبري — جامع البيان — الرواية رقم 45 ، 46/1 .
(3) أنظر الطبري — جامع البيان — الرواية رقم 19 ، 29/1 .

وعلى كلّ بصرف النّظر عن هذه الاحترازات المستفادة من بعض الرّوايات فإنّ الاختلاف الذي حدث لابدّ أن يكون محصورا في الألفاظ دون المعاني ضرورة إقرار الرّسول الجميع ، وتحسينه الجميع .

ثامنـا :

إنّ كافّة الرّوايات تَجمع بصريح عباراتها على أنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف مثلما جاء في الحديث الأوّل : « إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمّتُك القرآن على سبعة أحرف » ، وما ورد في الحديث الثاني « يا محمّد إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف » وما أخبر به الحديث الثالث : « اقرأه على سبعة أحرف » وما أنبأ به الحديث الرّابع والخامس « إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف » وهو أقصى ما بلغه الترخيص الالهيّ .

تلك الملاحظات الثمانية قد استمدت من الأخبار الصّحيحة – التي ذكرنا بعضها – فلا بدّ من اعتبارها عند النظر فيها بعد ، فيما وجد من تفسيرات للأحرف السّبعة فما تلاءم معها عُدّ راجحًا وقُبل – وما نَبا عنها عُد مرجوحًا وترك –

هل الحديث من قبيل المشكل أو قابل للتفسير ؟

أوّل ما ينبغي بيانه . أنّ البعض قد عدّ هذا الحديث من قبيل المشكل . والمشكلُ – كما لا يخفى – يحدّ في أصول الفقه بأنّه ما خفيت دلالته على معناه لذاته ، ولا يمكن إزالة خفائه إلاّ بالبحث والتأمّل كأن يكون اللفظ مشتركا بين عدّة معانٍ حقيقيّة أو مجازيّة ، ولا يتيسّر تعيين أحدها إلاّ بالاعتماد على أدلّة خارجيّة ، فإذا تعيّن معنًى من المعاني زال الخفاء وعدّ ما كان من قبيل المشكل مفسّرًا .

على هذا لم يبق — لمن عدّ هذا الحديث من قبيل المشكل الذي لا يدري معناه ، لأنّ الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء ، وعلى الكلمة ، وعلى المعنى ، وعلى الجهة (1) أي مبرّر لصدق دعواه لوجود القرائن المعيّنة لأحد المعاني ، والمانعة لما سواه ممّا يتحمّله المشترك اللفظي ذلك لأننا إذا تدبّرنا الحديث ، أدركنا أنّه لا يمكن أن يكون المراد بالحرف حرف الهجاء لأنّ أحرف القران بالضرورة أكثر من سبعة ، إذ هو يحتوي على حروف الهجاء كلّها ، كما أنّه لا يمكن أن يكون المراد بالحرف الكلمة — ضرورة أنّ كلمات القران تعدّ بالاف الألاف ، كما أنّه لا يمكن أن يكون المراد بالحرف المعنى لأنّ معاني القران أكثر من سبعة (2) .

وإذا كانت القرائن قد توفّرت لمنع تلك المعاني تعيّن أن يكون المراد بالحرف هنا الجهة . وثبت بطلان القول بالإشكال وتحتمت قابليّة الحديث للتفسير .

هل المراد بالسّبعة المعنى الحقيقي أو المجازي ؟

ثبت أنّ الحديث ليس مشكلا ، وأنّه قابلٌ للتفسير ، وقد تبيّن بالقرائن أنّ الحرف في هذا السّياق لا يقبل من المعاني اللغوية سوى الجهة ، أو الوجه أي « أنّ المراد بالأحرف اللغات التي تختلف بها لهجات العرب حتّى يوسّع على كلّ قوم أن يقرأوه بلحنهم . وما كان العرب يفهمون من معنى الحرف في الكلام إلا اللغة (3) » والان نريد أن نعرف هل المقصود بالسّبعة حقيقة العدد أو لا ؟

---

(1) قاله أبو جعفر محمد بن سفيان النحوي أنظر البرهان : 213/1 .

(2) قال أحدهم :

إنما القرآن تسعة أحرف ... سأنبيكما في بيت شعر بلا خلل
حلال حرام محكم متشابه ... بشير نذير قصة موعظة مثل

(3) الرافعي : إعجاز القرآن : 70 ط 8 .

ذهب البعض – ومنهم القاضي عياض إلى أنّ المراد بالسّبعة ليس حقيقة العدد ، وإنّما استعملت في معناها المجازي كناية عن التيسير والسّعة – جريا على عادة العرب من إطلاقها السّبعة مع الاحاد مريدة المبالغة كما تطلق السّبعين في العشرات والسبعمائة في المئات وهي لا تريد من ذلك شيئًا محدّدًا .

لكن هذا التّوجيه في مثل هذا المقام – لا يتلاءم مع منطوق كثير من عبارات الروايات الصحيحة التي تدلّ على أنّ المراد بالسّبعة حقيقة العدد وانحصاره فيما بين السّتة والثمانية من ذلك ما رواه النّسائي « أنّ جبريل وميكائيل عليهما السّلام أتياني فقعد جبريل عن يميني وميكائيل عن يساري ، فقال جبريل عليه السّلام : اقرأ القران على حرف ، قال ميكائيل استزده – استزده – حتى بلغ سبعة أحرف فكلّ حرف شافٍ كافٍ (1) » وقد جاء في حديث أبي بكرة قال : « فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدّة (2) » .

إنّ الاستزادة من حرف إلى حرفين ، إلى ثلاثة أحرف كما أشارت الأحاديث السّابقة – وهذا التعبير بحتّى الغائيّة كلّ ذلك يحدّد أن أقصى ما يمكن أن تسمح به الرّخصة هو سبعة حقيقة لا مجازا ولو كانت السّبعة مرادًا بها المبالغة والسّعة لا داعي إلى القول « فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعلمت أنّه قد انتهت العدّة » .

وهكذا اتّضح أنّ القول بأنّ السّبعة كناية عن السّعة والمبالغة ، وليس مرادًا بها حقيقة العدد قولٌ مرفوضٌ يأباه مدلول عبارات أغلب الروايات .

---

(1) النسائي : السنن : الافتتاح – جامع ما جاء في القرآن 154/2 .
(2) السيوطي : الاتقان : 46/1 .

أقوال العلمــاء

إذا كان معنى الحرف ليس مشكلا ، وإذا كان المقصود من السّبعة حقيقة العدد فلنتعرّض إلى أقوال العلمـاء التي حاولت تحديد مدلولات السّبعة الأحرف والتي كما ذكرت في المقدمة أنّها عديدة ، وأنّ بعضها متقاربٌ والاخر متضارب .

وحتّى يسهل تتبّعها ، رأيت أن أتناول ما تشابه منها مجموعًا وما تباين واحدًا واحدًا .

المجدوعـة الأولى :

هي عدّة أقوال اتّفقت على أنّ المراد بالسّبعة الأحرف سبعة معـانٍ في القرآن ولكنّها اختلفت في تعيينها المعاني السّبعة وإليك بعضها على سبيل الذّكر لا الحصر :

1 ـ أنّها (زجرٌ وأمر ، وحلال ، وحرام ، ومحكم ومتشابه وأمثال)
2 ـ أنها (حلال وحرام ، وأمر ونهي ، وزجر وخبر ما هو كائن وأمثال)
3 ـ أنها (وعد ، ووعيد ، وحلال وحرام ، ومواعظ وأمثال واحتجاج)
4 ـ أنها (أمر ونهي ، وبشارة ونذارة وأخبار وأمثال ...)
5 ـ أنها (محكم ومتشابه ، وناسخ ومنسوخ ، وخصوص وعموم)
6 ـ أنها (أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل)
7 ـ أنها (ناسخ ومنسوخ ، ووعد ووعيد ، ورغم وتأديب وإنذار)
8 ـ أنها (أمر ونهي وجدّ وعلم وسرّ وظهر وبطن)
9 ـ أنها (حلال وحرام وافتتاح وأخبار وفضائل وعقوبات)
10 ـ أنها (أوامر وزواجر وأمثال وأنباء وعتب ووعظ وقصص)
11 ـ أنها (حلال وحرام وأمثال ومنصوص وقصص وإباحات)

12 ــ أنها (ظهر وبطن ، وفرض وندب وخصوص وعموم وأمثال)

13 ــ أنها (أمر ونهي ووعد ووعيد وإباحة وإرشاد واعتبار)

14 ــ أنها (مقدم ومؤخر وفرائض وحدود ومواعظ ومتشابه وأمثال)

15 ــ أنها (مقيس ومجمل ومقضيّ وندب وحتم وأمثال)

16 ــ أنها (أمر حتم ، وأمر ندب ونهي حتم ونهي ندب وأخبار وإباحات)

17 ــ أنها (أمر فرض ونهي حتم ، وأمر ندب ونهي مرشد ووعد ووعيد وقصص)

18 ــ أنّها (لفظ خاصّ أريد به الخصوص ، ولفظ عامّ أريد به العامّ ولفظ عامّ أريد به الخاصّ ، ولفظ خاصّ أريد به العامّ ، ولفظ يستغنى بتنزيله عن تأويله ، ولفظ لا يعلم فقهه إلا العلماء ، ولفظ لا يعلم معناه إلاّ الرّاسخُون)

19 ــ أنّها (إظهار الربوبيّة ــ وإثبات الوحدانية وتعظيم الالوهيّة والتعبد لله ، ومجانبة الاشراك والترغيب في الثّواب والترهيب من العقاب (1)) .

نقد هذه المجموعة :

بالتأمل في هذه الأقوال نلاحظ ما يلي :

أوّلا :

إنّها تتفق في بعض المعاني ، وتختلف في غيرها ، فإذا كان الأوّل قد عدّ من المعاني المحكم والمتشابه فإنّ الثّاني قد عدّ غيرها كالنّهي وخبر ما هو كائن في حين أنّ الثالث قد عدّ ما لم يعدّه الأول والثاني كالوعد والوعيد والمواعظ والاحتجاج ....

وهكذا بالتأمّل في جميعها تستطيع أن تلاحظ الفوارق في تعينها .

(1) أنظر الاتقان : 1/48ــ49 .

ثانيا :

إنّ المعاني كلّها — ما اتفقت فيها ، وما اختلفت — موجودة في القران أي أنّ ما حسبه هذا ضمن سبعته ولم يحسبه الاخر ، وما جعله هذا وما لم يجعله ذاك لا يمكن أن ننكر وجوده في القران إذ هو يحوي جميعها وهذا يعني أنّ معاني القران فوق السبعة — حتما — وقد قال بعضهم :

إنّما القران تسعة أحرف   سأنبيكها في بيت شعرٍ بلا خلل
حلال حرام محكم متشابه   بشير نذير قصة موعظة مثل

ويمكن لغيره أن يقول أكثر بالضرورة ولذا لا يمكن قبول هذا الرأي لتعارضه مع حقيقة العدد التي تبيّناها فيما سبق .

ثالثا :

إنّ هذه الأقوال على اختلافها في تحديدها المعاني — لم تقدّم أدلّة على ما ذهبت إليه ، وإنّما هي مجرّد إلزام لما لا يلزم مبنيّة على التّخمين والاعتباط ولذا قال مرسي :

(هذه الوجوه أكثرها متداخلة ، ولا أدري مستندها ولا عمّن نقلت ، ولا أدري لم خصّ كلّ واحدٍ منهم هذه الأحرف السّبعة بما ذكر (1) .

رابعا :

إنّ رفع المشقّة التي من أجلها طلب الرّسول الاستزادة من حرف إلى أكثر تخفيفا وتهوينا ، ودفعا لعدم الاستطاعة لم تتبيّن مطلقا مع هذه التوجيهات .

---

(1) الاتقان : 49/1 .

خامسا :

لو كانت الأحرف هي المعاني أو هي الوجوه التي ذكروها كيف يتسنّى لمن نقل عنهم الاختلاف أن يختلفوا ، وبما أنّ الأخبار التي نقلت الاختلاف صحيحة ثبت بطلان تلك المدلولات .

سادسا :

وبما أنّ الاختلاف بين الصّحابة قد حدث وأنّ الاحتكام إلى الرّسول قد أسفر عن قبول الجميع وتحسين الجميع والرضى بالجميع فكيف يعقل ذلك لو تصوّرنا أنّ أحدهم قرأ اية أمثال ، والاخر اية قصص أو أنّ هذا قرأ حلالا والاخر قرأ حراما — لو كان اختلافهم في المعاني فمحالٌ في حقّ الرّسول أن يحسّن كلّ المختلفين كما بينّا ذلك في النتيجة السّابعة التي تمّ استمدادها لزوما — وعليه لا يمكن قبول تلك الأقوال لعدم تلاؤمها مع المعقول والمنقول .

سابعا :

يبدو أنّ هؤلاء قد احتجّوا على ما ذهبوا إليه بما رواه ابن مسعود عن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال « كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد ، وعلى حرف واحد ونزل القران من سبعة أبواب على سبعة أحرف : زجر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال (1) » .

وقد قال ابن الجزري « فالجواب عنه من ثلاثة أوجة :

1 — أنّ هذه السّبعة غير السّبعة الأحرف التي ذكرها النبي صلّى الله عليه وسلّم في تلك الأحاديث وذلك من حيث فسرها في هذا الحديث فقال : حلال حرام إلى آخره .

(1) قال السيوطي : أخرجه الحاكم والبيهقي عن ابن مسعود ، الاتقان 48/1 وقد رواه الطبري برقم 67 جامع البيان 68/1 .

2 ـ أنّ السّبعة الأحرف في هذا الحديث هي هذه المذكورة في الأحاديث الأخرى التي هي الأوجه ... ويكون قوله حلال وحرام إلى اخره تفسيرا للسبعة الأبواب .

3 ـ أن يكون قوله حلال حرام إلى اخره لا تعلّق له بالسّبعة الأحرف ولا بالسّبعة الأبواب بل إخبارٌ عن القرآن أي هو كذا وكذا (1) .

وقد ذكر السّيوطي : أنّ قومًا قد أجابوا بأنّه ليس المراد بالأحرف السّبعة التي تقدّم ذكرها في الأحاديث الأخرى لأنّ سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا (2) يقصد أنّ ما جاء في رواية ابن مسعود من زجر وأمر وحلال وحرام .. الخ ليست تفسيرا للأحرف السّبعة الواردة في الأحاديث الناطقة بنزول القران على سبعة أحرف وقد خصّص الطبري لحديث ابن مسعود هذا فصلا فرّق فيه بوضوح بين الأحرف السّبعة ، والأبواب السّبعة ورأى أنّ العمل بمقتضى ما ذكر من الزجر والأمر والحلال ... الخ مدعاة للدخول إلى الجنّة (3)

وفي تعليق له على روايته التي جاء فيها « فأمرني أن أقرأه على سبعة أحرف ، من سبعة أبواب من الجنّة كلّها شافٍ كافٍ (4) » بيّن أنّ معنى الأحرف السّبعة هي الألسن ، والأبواب السّبعة من الجنّة هي المعاني التي فيها من الأمر والنهي والترغيب والترهيب والقصص والمثل التي إذا عمل بها العامل وانتهى إلى حدودها المنتهي استوجبت به الجنة (5) » .

(1) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر 25/1 .
(2) الاتقان 48/1 .
(3) أنظر جامع البيان 68/1 — 72 .
(4) الطبري : جامع البيان : 37/1 الرواية رقم 31 .
(5) الطبري : جامع البيان : 47/1 .

وهكذا تبيّن بما ذكره ابن الجزري ، والسّيوطي والطبري قبلهما من تأويلات أنّ هذا الحديث المرويّ عن ابن مسعود لم يكن حجّة لمن فسّر الأحرف السّبعة بالمعاني وقد بيّنا بطلانها بما ذكرنا من أسباب .

المجموعة الثانية :

هي عدّة أقوال تذهب إلى أن المراد بالأحرف السّبعة هي الأوجه ، التي بواسطتها يقع الاختلاف في القراءة ولنذكرها أوّلا ، ثم نتعقبَها بالنظر ثانيا :

أوّلا : أوجه ابن قتيبة

قال ابن قتيبة : «وقد تدبّرت وجوه الاختلاف في القراءات فوجدتهاُ سبعـة (1) » :

1 ــ الاختلاف في الاعراب بما يزيل صورتها في الخطّ ، ولا يتغيّر معناها نحو « هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم (2) » و« هنّ أطهر » « وهل يجازي إلا الكفورُ » و« هل نجازي إلاّ الكفورَ (3) » .

2 ــ الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيّر معناها ولا يزيلها عن صورتها نحو « ربَّنَا بَاعـْد بين أسفارنا » و« ربُّنَا باعَـدَ بين أسْفَـارنا (4) .

3 ــ الاختلاف في حروف الكلمة ، دون إعرابها بما يغيّر معناها نحو « وانظر إلى العظام كيف ننشرها » و« كيف ننشزُها (5) » .

(1) أنظر النشر في القراءات العشر 27/1 .
(2) هود 78 ، أطهر بالرفع والنصب .
(3) سبأ / 17 .
(4) سبأ : 19 « باعد » بالسكون والفتح .
(5) البقرة : 255 .

4 ـــ أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها ومعناها نحو « طلع نضيد » في موضع و« طلع منضُود » في آخر .

5 ـــ أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغيّر صورتها ولا يغيّر معناها نحو إلا صيحة واحدة » و« إلاّ زقية واحدة (1) » و« العهن المنفوش » و« الصوف المنفوش (2) » .

6 ـــ أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو « وجاءت سكرة الموت بالحقّ » و« جاءت سكرة الحق بالموت (3) » .

7 ـــ أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو « هذا أخي له تسع وتسعون نعجة » و« نعجة أنثى (4) » .

ثانيا : أوجه ابن الطيّب

قال ابن الطيّب : « تدبّرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتُها سبعـا » :

1 ـــ ما تتغيّر حركته ، ولا يزول معناه ولا صورته « هنّ أطهـر لكم » بالضمّ و« أطهـر » بالنصب ويضيقُ صدري ويضيقَ .

2 ـــ ما لا تتغيّر صورته ويتغير معناه بالاعراب « ربّنَا باعدْ بين أسفارنا » و« ربُّنا باعَدَ » .

3 ـــ مَا تبقى صورته ، ويتغيّـر معناه باختلاف الحروف مثل « ننشرُها » و« ننشزها » .

---

(1) يس : 49 زقى زقية واحدة بمعنى صاح – أساس البلاغة .
(2) القارعـة : 7 .
(3) ق 49 .
(4) ص : 23 .

4 — ما تتغيّر صورته ويبقى معنـاه مثل « كالعهن المنفوش » والصوف المنفـوش .

5 — ما تتغيّر صورته ومعناه مثل « طلع منضود » وطلح منضود .

6 — التقديم والتأخير مثل «وجاءت سكرة الموت بالحقّ و«جاءت سكرة الحق بالموت .

7 — بالزيادة والنقصان مثل « تسع وتسعون نعجة » و« أنثى » .

ثالثا : أوجه أبي الفضل الرّازي

تدبّر الأوجه فوجدها سبعة :

1 — « اختلاف الأسمـاء من الإفراد ، والتثنيـة والجمـع والتذكير والتأنيث والمبالغـة وغيرها » .

2 — « اختـلاف تصريـف الأ فعـال وما يسنـد إليه من نحو الماضي والمضارع والأمـر والاسنـاد والمؤنّـث السّالـم والمتكلّـم والمخاطب والفاعل والمفعـول » .

3 — الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يفسّر معناها ولا يزيل صورتها نحو : « وانظر إلى العظام كيف ننشرُها » و« ننشزها » .

4 — الزيادة والنقص .

5 — التقديـم والتأخير .

6 — القلب والابدال في كلمة بأخرى وفي حرف بآخر .

7 — اختلاف اللغات من فتحٍ وإمالة وترقيق وتفخيم وتحقيق وتسهيل وإدغام — وإظهار ونحو ذلك (1) » .

---

(1) النشر في القراءات العشر 27/1 .

رابعا : أوجه ابن الجزري

أفاد أنّه لا يزال يستشكل هذا الحديث ويفكّر فيه ، ويمعن النّظر مدّة نيّف وثلاثين سنة حتّى فتح الله بما أمكن أن يكون — صوابا — في رأيه ثمّ قال : إنّي تتبعت القراءات صحيحها وشاذّها ، وضعيفها ، ومنكرها ، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف ولا تخرج عنها » .

1 — اختلاف في الحركات بلا تغيّر في المعنى مثل « يحسب » بوجهين .

2 — يتغيّر في المعنى فقط فتلقى ادم من ربّه كلمات .

3 — بتغيّر في الحروف بتغيّر المعنى لا الصورة مثل « تبلو » و« تتلو » و« ننحيك ببدنك لتكون لمن خلفك اية » و« ننجيك » .

4 — أو عكس ذلك نحو « بسطة » و« بصطة » و« الصراط » و« السراط » .

5 — بتغيّرهما نحو أشدّ منكم ومنهم و« يأتل » و« يتأل » .

6 — وإمّا في التقديم والتأخير نحو وجاءت « سكرة الحقّ بالموت » و« جاءت سكرة الموت بالحقّ » .

7 — أو في الزيادة والنقصان نحو « أوصى » و« وصّى » فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها (1) .

نقد الأوجه :

إذا أمعنّا النظر في هذه الأقوال الأربعة نلاحظ أنّها وإن اتّفقت في كون المراد بالسبعة الأحرف سبعة أوجه في القراءة . فقد اختلفت فيما بينها ويمكن أن نسجّل ما يلي :

---

(1) ابن الجزري النشر في القراءات العشر 26/1 .

أوّلا :

لم يذكر أحدٌ من هؤلاء دليلا على ما ذهب إليه سوى أنّه تتبّع وجود الاختلاف وتدبّر الوجوه فوّجدها لا تخرج عن سبعة ـ وهذا التتبّع لا يمكن إعتباره دليلا لأي واحدٍ منهم .

ثانيا :

إنّ طرق تتبّعهم مختلفة ، فطريق ابن الجزري مخالف لطريق ابن قتيبة وابن الطيب ، وطريق ابن الطيّب مخالف لطريق أبي الفضل الرّازي فابن الجزري جعل ما تتغيّر حركته قسمين وجعل ما تتغيّر حروفه ثلاثة أقسام ، وما اعتبره أبو الفضل من اختلاف الأسماء في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لم يعتبره أحدٌ منهم وكذلك ما جعله أبو الفضل وجها سابعا من اختلاف اللغات من فتح وإمالة وترقيق لم يعتبره ابن الجزري حين قال : « امّا نحو اختلاف الاظهار والادغام والروم والتّفخيم والترقيق والتسهيل والابدال والنقل ... فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوّع فيه اللفظ والمعنى (1) » وهذا يدلّ على أنّه يمكن الزيادة على سبع ويكون الحصر في سبع غير موثوق به ، ولا متعيّن .

ثالثا :

بيّنّا فيما وقع استمداده من الأحاديث أنّ القصد من الاستزادة من حرف إلى سبعة دفع المشقّة ، ولا يمكن أن نتصوّر مع هذه الوجوه مشقّة ـ وأي مشقّة بين « أطهر » بالرفع و« أطهر » بالنصب . ويضيق صدري ، ويضيقَ وبين اسم مفرد ومثنى وجمع ؟ إنّ دعوة الرّسول الكريم كما قال ابن الجزري نفسه « للتخفيف على هذه الأمّة ، وإرادة اليسر بها والتّهوين

(1) ابن الجزري النشر في القراءات العشر 26/1 .

عليها وذلك لأنّ أكثر الأمّة يومئذ أميّة لا يكتب ولا يعرف الرسم » وأي تهوين في قراءة فعل تارة بالبناء للمجهول وتارة بالبناء للمعلوم ، إنّ القراءة بأحدها لا توجب مشقّة يسأل النبيّ (ص) المعافاة منها ويطلب التيسير ودفع عدم الاستطاعة بإبدال حرف أو تغيير فعل من الماضي إلى الأمر –

رابعا :

إنّ التيسير لا يتحقّق والتخيير لا يتوفّر إلا في الموضع الواحد ولا يتصوّر وجود أوجه الخلاف في القراءة المذكورة جميعها في كلمة واحدة وإن أرادوا أنّ ذلك متفرّق في القرآن جميعه كالقائل بالقراءات السّبع كما سنرى – لم يعد ثمّة رخصة ولا خلاف بين الصحابة الأمر الذي ثبتَ بصحيح الأخبـار –

ولذا فهذه الأقوال مردودة أيضا لمـَا بيّنا من أسباب ولعدم اتّفاقها في حدّ ذاتها .

الرأي الثالث

إنّ المراد بالأحرف السّبعة هي لغات سبع على لغات العرب كلّها يمنها ونزارها و« ليس معنى هذا أنّ كلّ كلمة تقرأ على سبع لغات بل اللغات متفرّقة في (القرآن) فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل ، وبعضه بلغة هوازن ، وبعضه بلغة اليمن (1) فابن عطيّة وهو ممن يذهب إلى هـذا القول يرى أنّ قول النبي صلّى الله عليه وسلّم « أنزل القرآن على سبعة أحرف » أي فيه عبارة سبع قبائل بلغة جملتها نزل القرآن فيعبّر عن معنى (فيه) مرّة بعبارة قريش ، ومرّة بعبارة هذيل ، ومرّة بغير ذلك بحسب الأفصح والأوجز (2) وذلك أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لم يجهل شيئًا منها وكان قد أوتي جوامع الكلم .

(1) القرطبي : أحكام القرآن : 37 ط : الشعب .
(2) القرطبي جامع أحكام القرآن ص/38 .

وأيّد أصحاب هذا القول ما ذهبوا إليه بما ورد عن ابن عباس رضي الله عنه أنّه قد توقّف أمام كلمة « فطر » ولم تتّجه إليه لأنّ معناها عند غير قريش « ابتدأ » ولم ينته توقّفه ، ولم يفهم معنى قوله تعالى : « فاطر السموات والأرض» إلاّ ساعة اختصم إليه أعرابيان في بئر ، فقال أحدهما : أنا فطرتها أي ابتدأتُها وكذلك قوله : « ما كنت أدري معنى قوله تعالى : « ربّنا افتح بيننا وبين قومنا بالحقّ (1) » حتّى سمعت بنت ذي يز ن تقول لزوجها : « تعال أفاتحك : أي أحاكمك (2) » .

وكذلك بما ورد أنّ عمر بن الخطاب قد توقّف ولم يفهم معنى قوله تعالى : « أو يأخذهم على تخوّف فإنّ ربّكم لرءوف رحيم (3) » « أي على تنقّص لهم » وقالوا أيضا : ليس ثمّة دلالة قاطعة على أنّ القرآن نزل بأسره بلغة قريش فقط إذ فيه كلمات وحروف هي خلاف لغة قريش . وقالوا : إنّ قول عثمان لمن كلّف بكتابة المصحف : « وما اختلفتم أنتم وزيد ، فاكتبوه بلغة قريش » فإنّه كان يريد معظمه ولأنّ الله قال : « إنا جعلناه قرآنا عربيّا (4) » ولم يقل قرشيّا ، وعليه فليس لأحد أن يقول : إنّه أراد قريشا من العرب دون غيرها ، كما أنّه ليس له أن يقول : إنّه أراد عدنان دون قحطان أو ربيعة دون مضر لأنّ اسم العرب يتناول جميع هذه القبائل تناولا واحدًا وبالتأمّل في هذا الرأي نلاحظ :

أوّلا :

إنّ ما اعتمدوا عليه من عدم فهم ابن عباس وعمر بن الخطاب وغيرهما لمعنى بعض الكلمات حتّى سمعوها من غيرهم ، لا يفيدهم في إثبات صحّة

(1) الاعراف : 89 .
(2) القرطبي : 38–39 .
(3) النحل : 47 .
(4) الزخرف 43 .

ما ذهبوا إليه ، ذلك أنّه ليس من الضروري أن يحيط المرء بكلّ معاني لغته أو بألفاظها حيث إنّ اللّغة لا يحيط بها إلاّ معصوم أو من أوتي جوامع الكلم، فعدم فهم ابن عباس لمفردة ، ليس معناه أنّ تلك المفردة ليست قرشيّة — وإذا كان القرآن حوى ألفاظا كثيرة ليست عربيّة من حيث أصلها ، ثمّ صارت عربيّة استعمالا من باب تداخل اللغات ، أو كانت من باب ما اتّفقت فيه وضعًا ، ولم يخرج القرآن بذلك من كونه عربيًا ، فمن باب أولى أن يقال : إنّ ما استعمله القرآن من ألفاظ غير قرشيّة فهي قرشيّة استعمالا إمّا من باب التداخل أو الاتفاق الوضعي .

وكذلك — من الجائز أن تكون بعض الكلمات قرشيّة ولكنّها غير معلومة لبعض الناس لعدم كثرة استعمالها ، وعلى هذا فعدم معرفة ابن عباس كلمةً ، ليس معناه أنّ تلك الكلمة غير قرشيّة ولو فهمها من غير القرشيّ ، ولا يقتضي أنّ القرآن نزل بلغات القبائل .

ثانيـا :

إنّ القول : بأنّ القران نزل بلغة قريش لا ينافي كونه عربيًا مع احتوائه على ألفاظ كثيرة من لغات القبائل غير قريش ، ولكنّها كانت مستعملة ومعروفة عند القرشيّين سواء تَمّ ذلك عن طريق التداخل أو التوافق لذا لا منافاةَ بين قول عثمان : « نزل القرآن بلغة قريش وكونه عربيًا مبينا على أنّه يمكن حمل قول عثمان على الحرف الذي نزل به ابتداءً .

أمّا إذا وضعنا في اعتبارنا أنّ لغة قريش على ما تمتاز به أصالة من صفاءٍ وفصاحة كانت تتخيّر من ألسنة القبائل التي كانت تفد إلى مكة في المناسبات المشهورة — ماحسن من أشعارهم وماصفا من كلامهم ، ومارقّ من ألفاظهم قلنا دون تردد أنّ عربيًا مبينًا معناه لغة قريش .

ثالثـا :

إنّ هذا الرأي قد أبان أنّ القرآن نزل أبعاضًا ، بعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة قريش – يعني ما عبّر عنه بلغة هذيل ، لا يعبر عنه بلغة قريش وهكذا .. ، ويلزم من هذا أنّ كلّ شخص لا يقرأ إلاّ البعض الذي نزل بلغته دون لغة غيره حتّى تدفع المشقّة التي قصدها الرّسول من قوله : « أسأل الله معافاته ومغفرته وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك » وعلى هذا يلزم أن لا تكون هناك فائدة التّخيير المراد من قوله : « فأي ذلك قرأتم أصبتم» لأنّ كلاًّ ملزم بأن يقرأ ما نزل بلغته – وهذا يستلزم بطلان الأخبار الصّحيحة التي أشارت إلى حدوث الاختلاف بين الصحابة ، فلو كانت الأحرف السّبعة لغات متفرقة في القرآن لكان كلّ تالٍ إنّما يتلو الكلمة تلاوة واحدة ولا يتأتّى في مثل هذا اختلاف ولهذه الأسباب كلّها يدفع هذا الرأي كما دفع غيره مما سبقـه .

الرأي الرابع :

يدّعي هذا الرأي أنّ المراد بالأحرف السّبعة هي القراءات السّبع المنقولة عن الأيمة المعروفين بالقراء السّبعة (1) ولكن يعلم كلّ من درس تاريخ القراءات وتتبع أمر القراء أنّ القراءات تفوق السّبع وأنّ الاقتصار على السّبع كان مصادفة واتفاقًا لابن مجاهد (2) . وقد لامه كثير من العلماء

(1) القراء السبعة هم :
1 – نافع بن عبد الرحمان أبي نعيم قارى المدينة (71–169) راوياه قالون وورش .
2 – ابن كثير أبو محمد عبد الله – قارى مكة (45–120) راوياه : البزي وقنبل .
3 – أبو عمرو زيان بن العلاء قارىء البصرة (68–154) راوياه الدوري والسوسي .
4 – الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة قارىء البصرة (....189) راوياه أبو الحارث والدوري.
5 – عاصم أبو بكر بن أبي النجود قارىء الكوفة (.... 167) راوياه : شعبة وحفص .
6 – حمزة بن حبيب عمارة الزيات قارىء الكوفة (50–156) راوياه : خلف وخلاد .
7 – ابن عامر اليحصبي قارىء الشام (21 – 118) راوياه : هشام وابن ذكوان .

(2) ابن مجاهد أحمد بن مرسى ابن العباس التميمي أبو بكر بن مجاهد كبير العلماء بالقراءات في عصره – من أهل بغداد له كتاب القراءات الكبير (245–324) أنظر الاعلام 240/1 .

المتقدّمين وعاب عليه رغم أنّه لم يقصد من اكتفائه سوى التحرّي والضبط لما تولّد عن اكتفائه هذا من خلط بين القراء السّبعة أو القراءات السّبع والاحرف السّبعة المنصوص عليها في الأحاديث الصحيحة .

قال ابن الجزري : « إنّما أوقع هؤلاء في الشبهة كونهم سمعوا : نزل القرآن على سبعة أحرف » وسمعوا : القراءات السّبع فظنّوا أنّ هذه السّبعة تلك المشار إليها ، ولذلك كره كثير من الأيمّة المتقدّمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء وخطّأوه في ذلك وقالوا : الا اقتصر على دون هذا العدد أو زاد أو بيّن مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة » وذكر أيضا أنّ الامام أبا العباس أحمد المهدوي قال : لقد فعل مسبّع هؤلاء السّبعة ما لا ينبغي له أن يفعله وأشكل على العامّة حتّى جهلوا ما لم يسعهم جهله ، وأوهم كلّ من قلّ نظره أنّ هذه هي المذكورة في الخبر النّبويّ .... وليته إذا اقتصر نقص عن السّبعة أو زاد ليزيل هذه الشبهة (1) » .

ومن الثابت أنّ الذين سبَقوا ابن مجاهد في التأليف كأبي القاسم بن سلاّم وأبي حاتم السّجستاني وأبي جعفر الطّبري قد ذكروا ما يفوق السّبع بأضعاف قال الإمام أبو محمد مكي (2) « وقد ذكر الناس في كتبهم أكثر من سبعين ممّن هو أعلى رتْبة وأجلّ قدرًا من هؤلاء السّبعة على أنه ترك جماعة من العلماء في كتبهم في القراءات ذكر بعض هؤلاء السّبعة .... وقد ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة والكسائي وابن عامر وزاد نحو عشرين رجلا من الأيمّة ممّن هو فوق هؤلاء السّبعة ، وقد زاد الطبري في كتاب القراءات له على هؤلاء السّبعة نحو خمسة عشر رجلا (3) ولمّا كان اقتصار

(1) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر : 36/1 .
(2) مكي بن أبي طالب – حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي أبو محمد (355هـ437هـ) عالم بالتفسير والعربية – من أهل القيروان له تآليف عديدة في القراءات الاعلام 14/8 .
(3) ابن الجزري – النشر : 36/1 .

ابن مجاهد أمرًا إتفاقيًا اهتمّ الناس بنقل ما كان عليه غير هؤلاء الأيمّة من القراءات كقراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف وهم المكمّلون للعشرة (1) .

وقد عدّت هذه الثلاث بعد دراستها وبعد الاحتكام إلى الضوابط الثلاثة من موافقة العربية ولو بوجه ، وموافقة رسم المصحف العثماني ولو احتمالا وصحّة السّند . من القراءات الصحيحة المتواترة فابن السبكي مثلا قد عدّ في « منع الموانع » القراءات قسمين متواترا وشاذّا واعتبر الثلاث من المتواتر بقوله : « وإنّما قلنا في جمع الجوامع والسبع متواترة لأنّ السّبع متواترة ثمّ قلنا في الشاذ والصحيح أنّه ما وراء العشرة ولم نقُل : والعشرة متواترة لأنّ السّبع لم يختلف في تواترها فذكرنا أوّلا موضع الاجماع ثمّ عطفنا عليه موضع الخلاف .... ثمّ قال على أن القول بأنّ القراءات الثلاث غير متواتر في غاية السقوط » .

وقد قال الجلال المحلّي اعتبار الثلاث ضمن المتواتر بقوله : « لأنها لا تخالف شروط السّبع من صحّة السند واستقامة الوجه في العربيّة وموافقة خطّ المصحف الامام » .

من هذا نتبيّن أنّ القراءات الصحيحة هي عشر ولا سبيل إلى توهين إحدى الثلاث فضلا عن إنكارها .

وعلى هذا فلا يتسنّى قبول ذلك الرأي الذي يفسّر الأحرف السّبعة بالقراءات السّبع حيث تبيّن أنّ المراد بالسّبعة في الحديث حقيقة العدد في حين أنّ القراءات الصحيحة التي بين أيدينا هي عشر .

---

(1) أ) يعقوب بن اسحاق بن زيد الحضرمي البصري أبو محمد أحد القراء العشرة (117–205هـ) .
ب) يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء المدني أبو جعفر أحد القراء العشرة (132هـ) .
ج) خلف بن هشام البزار الأسدي أبو محمد أحد القراء العشرة – أنظر الأعلام .

لذا نرى كثيرا من المحققين قد حكم بضعفه قال ابن الجزري : « على أنّه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السّبعة ... لأنّ هؤلاء لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا .... وقال أيضا : فكيف يجوز أن يظنّ ظانّ أنّ هؤلاء السّبعة المتأخرين قراءة كلّ واحدٍ منهم أحد الحروف السّبعة المنصوص عليها ؟ هذا تخلّف عظيم .. وكيف يكون ذلك والكسائي إنّما ألحق بالسّبعة بالأمس في أيّام المأمون (1) » .

وقال أبو شامة : « ظنّ قوم أنّ القراءات السّبع الموجودة الان هي التي أريدت في الحديث ، هو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة وإنّما يظن ذلك بعض أهل الجهل (2) » .

وذكر القرطبي : قال كثير من علمائنا كالدّاودي وابن أبي صفرة وغيرهما هذه القراءات السّبع التي تنسب لهؤلاء القرّاء السّبعة ليست هي الأحرف السّبعة التي اتّسعت الصّحابة في القراءة بها (3) » .

القـول الرّاجح :

تعرضنا إلى غالب الأقوال ، وتتبعناها بالنّظر فتبيّن أنّها لا تستجيب لما تطمئنّ إليه النّفس فيما يخصّ تفسيرها الأحرف السّبعة لعدم تلاؤمها مع ما استمدّ من المنقول ، وعدم توافقها مع المعقول . فما هو التفسير المقبول إذن ؟

إنّ التفسير الذي يبدو أنّه الصّواب هو ما ذهب إليه الطبري والنيسابوري واختاره القرطبي .

---

(1) ابن الجزري – النشر : 37/1 .
(2) النقل عن اللالي الحسان : 183 .
(3) القرطبي جامع أحكام القرآن : 40/1 .

ومضمون هذا الرأي أنّ المراد بالأحرف السّبعة لغاتٌ أو ألسنٌ في كلمة واحدة ـ تختلف فيها الألفاظ مع اتّفاق المعاني وليس معنى هذا القول إن كلّ معنى في القرآن جاء التعبير عن مدلوله بسبعة ألفاظ من سبع لغات بل المرادُ أنّ المعنى المقرّر تبليغه لا يخلو حاله إمّا أن تتّفق فيه اللغات وإمّا أن تختلف ـ فإن تواضعت في التعبير عنه بلفظٍ واحدٍ عبّر بذلك اللفظ باعتباره مستعملا عند الجميع ، ومألوفا ، ومفهوما لدى الجميع ، وإن اختلفت بأن وضعت له هذه لفظا ، ووضعت له الأخرى لفظا اخر عبّر باللفظتين معًا . نحو « إن كانت إلا صيحة واحدة » و« إن كانت إلاّ زقية واحدة (1) » .

هذان لفظان عبّر بهما عن معنى واحدٍ وهو الصياح ، ومثل : « كلّما أضاء لهم مشوا فيه (2) » و« كلّما أضاء لهم مرّوا فيه » و« كلّما أضاء لهم سعوا فيه » .

هذه ألفاظ ثلاثة عبّر بها عن معنى واحدٍ وهو الذّهاب . ومثل « للذين آمنوا انظرونا (3) » و« للذين آمنوا أمهلونا » و« للذين آمنوا أخّرونا» و« للذين آمنوا أرقبونا » هذه ألفاظ أربعة عبّر بها عن معنى واحد وهو طلب الامهال وهكذا إلى سبعة ألفاظ فقط . من مشهور لغات العرب وقت نزول القرآن مثل « هلمّ » و« أقبل » و« تعال » و« إليّ » و« قصدي » و« نحوي » و« قربي » .

إنّ خلاصة هذا الرأي إذن أنّ الأحرف السّبعة هي ألفاظ مختلفة من مشهور ألسن العرب في معنى واحد قال ابن جرير : إنّ الذي نزل به القرآن

(1) يس : 29 .
(2) البقرة : 20 .
(3) الحديد : 57 .

من ألسن العرب البعض منها دون الجميع إذ كان معلوما أنّ ألسنتها ولغاتها أكثر من سبعة بما يعجز عن إحصائه (1) » وحتى نتأكّد من رجاحة هذا التأويل نعرضه على الملاحظات التي تمّ استمدادها :

أوّلا :

ذكرنا أنّ الاقتصار على حرف واحد في تلاوة القرآن إبان نزوله مدعاة لحصول حرج بالنسبة لمختلف الفئات العربيّة عموما ، ذلك أنّه إذا كانت فئة ما ، قد ألفت التعبير عن ذلك المعنى بالذّات بلفظ خاصّ اخر ، ولا تعرف لفظ الأولى ، ولا تعوّدت النطق به فإنّ في حمل أحدهما على ما تنطق به الأخرى مشقّة تتطلب من الرّسول دعوة رفعها رفقا بأمّته — حسبما يشعر قوله « أسأل الله معافاته ومغفرته » وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك أو « إنّ أمّتي لا تستطيع » .

ثانيا :

أشرنا إلى أنّ المشقّة الحاصلة ، كانت بسبب أنّ الأغلبيّة كانت أميّة ، كما نبّه قوله عليه الصلاة والسّلام « يا جبريل إنّي بعثت إلى أمّة أميّين ، منهم العجوز ، والشّيخ الكبير ، والغلام والجارية والرّجل الذي لم يقرأ كتابا قطّ » . والأميّ يعسر عليه أوّل وهلة أن يتلفّظ بكلمة لم يألفها سمعه ، ولم تجر على لسانه ، فإن حاول فإنّه لا يستطيع إلاّ بعد معاناة مع لحن نطقي ، وتعثّر لسانيّ وعدم إدراك محتواها وإدراك المحتوى أمر أوّليّ في مثل هذا المقام ، مقام الدّعوة والأمر بقبول مضمونها .

ثالثا :

إذا كان الأمر بالشّكل الذي وصفنا ، فإنّ في إلزام المرء بما لم يألف ، تكليفا بما لا يطاق — لذا جاءت الرّخصة برفع الحرج بطلب من الرّسول —

(1) الطبري جامع البيان : 1/46–47 .

كما شاءت حكمته تعالى ، فكانت المراجعات والاستزادات من حرف إلى أكثر حتّى السّبعة حتّى تتيسّر قراءة القرآن ، ويسهل تدبّر معانيه على من وجّهت إليهم الدّعوة من الأميّين — وصار بمقتضى الرّخصة : أن يقرأ كلّ قارىء بالحرف الذي كان متداولا عنده شريطة أن يكون ممّا سمح به التّرخيص ، إذ ليس معنى القراءة بأيّ حرف شاء أن يغيّر الواحد منهم — ما بدا له من تلقاء نفسه ، وإنّما أن يأخذ بما اقتضاه التّخفيف بدليل قوله صلّى الله عليه وسلّم لهشام ابن حكيم وعمر بن الخطّاب وهما المختلفان « هكذا أنزلت » فلم تقع الإباحة في قوله « فاقرأوا ما تيسّر منه » وقوله « فأيّ ذلك قرأتم أصبتم » بأن يكون كلّ واحد من الصّحابة إذا ظهر له أن يغيّر اللّفظة ممّا تستعمله بعض اللّغات من تلقاء نفسه إذ لو كان هذا الهواء لكان القرآن معرّضا لتغيير كلّ من سوّلت له نفسه التّغيير ، ولذهب إعجازه ، ولبطل قوله تعالى « إنا نحن نزلنا الذّكر وإنّا له لحافظون » . لكن الأمر كما ذكرنا أن يقرأ كلّ بالحرف الذي تتيسّر به القراءة ، ممّا سمحت به الرّخصة ، ونزل به القران حتّى لا يتبدّل كلام من لا مبدّل لكلماته ، ولا ينطفىء نور من لا انطفاء لنوره .

رابعا :

إذا كان التّرخيص على الصّورة التي اتّضحت ، وهو أن يقرأ كل قارىء بالحرف الذي به يتحقّق التّيسير ويتوفّر به التّخفيف — فاقتضى هذا أن ينطق واحد بلفظة في موضع ينطق فيه ثان بلفظة غير لفظة الأوّل ، الامر الذي حدثت عنه توقّفات وترتّبت عليه مخالفات أغضبت بعضهم على بعض — إدراكا منهم لضرورة نقل كلام الله كما سمع دون تغيير أو تحريف وكيف لا يغضب « عمر » عند ما يسمع « هشاما » يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأه إيّاها الرّسول ! وكيف لا يعجب « أبيّ » عند ما يسمع رجلا يقرأ قراءة ينكرها عليه ويسمع اخر يقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه ، والحال أنّ كلاّ منهم لم يعلم بعد أنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف .

خامسا :

إذا علمنا أنّ المختلفين قد احتكموا إلى الرّسول الذي تمثّل تصويبه في قبول الجميع والرّضى بالجميع مبيّنا أنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف ، وتيقّنا أنّ الأحرف ألفاظ مختلفة ممّا تستعمله بعض اللّغات المشهورة — تعبيرا عن المضمون الواحد — تيسّر أن نفهم تحسينه صلّى الله عليه وسلّم قراءة من خالف « أبَيًّا » من المختلفين ، وأدركنا — معنى قوله : « فاقرا ما تيسّر منه » وقوله : « فاقرأوا ولا حرج » وقوله : « فأيّما حرف قرأوا عليه ، فقد أصابوا » إعتقادا بأنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم « لم يقض في شيءٍ واحد ، في وقت واحد بحكمين مختلفين ، ولا أذن بذلك لأمّته (1) » .

سادسا :

إذا علمنا أنّ الأحرف حسب هذا التّفسير إنّما هي في الأمر الذي يكون واحدا ، ممّا لا يترتّب عليه تحليل حرام ، ولا تحريم حلال وليس فيه ختم آية عذاب برحمة أو رحمة بعذاب ، أيقنّا بالضّرورة أنّ الأمّة مخيّرة في القراءة بأيّ حرف شاءت من أحرف التّنزيل . وعلى هذا فإن قرأت بحرف من تلك ، تكون قد قامت بما هو واجب في حقّها — وهو حفظ القرآن وليس لأحد أن يتّهمها بالتّضييع أو التّقصير ما دام الواجب يتمّ ولو بحرف واحد .

ردّ ما على هذا الرّأي من اعتراضات

تبيّنا ممّا سبق وجاهة هذا الرّأي ، بما حظي به من انسجام مع منطوق ومفهوم كافّة الأخبار . وزيادة في تدعيمه ، وبغية تثبيته ، نودّ أن نشير إلى ما يمكن أن يوجّه إليه من إعتراضات وما يمكن أن يثار حوله من تساؤلات ، نحاول تقريرها أوّلا ثمّ نتكفّل الرّدّ عنها مستعينين في ذلك بما كتبه الطّبري

(1) انظر — الطبري : جامع البيان : 58/1 .

أوّلا :

إذا كان الأمر – على ما وقع بيانه من أنّ الأحرف هي ألسن سبعة في كلمة واحدة ، ففي أيّ موضع من كتاب الله – نجد حرفا واحدا مقروءا سبع لغات ، مختلفات الألفاظ متّفقات المعنى (1) حتّى يترجّح التّأويل ، ويمكن القبول ؟

قيل له « إنّا لم ندّع أنّ ذلك موجود اليوم (1) وإنّما بيّنّا أنّ ذلك هو تفسير قول النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم « أنزل القران على سبعة أحرف ، وهو ما لا يمكن قبول سواه ، لتلاؤمه مع كافّة الرّوايات ، وتناسقه مع مقتضيات العقل .

ثانيا :

إذا كنّا قد سلمنا أنّ ذلك لم يكن موجودا الان ، فأين ذهبت الأحرف السّتة الباقية مع العلم أنّ الرّسول الكريم ، قد أقرأهنّ أصحابه ، وأمرهم بقراءتها ، وأنزلهنّ الله – من عنده ، أنسخت هذه الأحرف فرفعت وما الدّليل على نسخها ورفعها ؟ أم نسيتهنّ الأمّة ، فتكون قد ضيّعت ما أمرت بحفظه ؟ أم ما القضيّة ؟

وللرّدّ نبيّن : أنّه من المعلوم أنّ البعض قد ذهب إلى « أنّ ذلك كان في وقت خاصّ لضرورة دعت إليه ، لأنّ كلّ ذي لغة كان يشقّ عليه أن يتحوّل عن لغته ثمّ لمّا كثر النّاس والكتّاب ارتفعت تلك الضّرورة فارتفع حكم الأحرف السّبعة ، وعاد ما يقرأ به إلى حرف واحد (2) » .

هذا القول ، وإن كنّا نتّفق معه من حيث وجود الأحرف كان في وقت خاصّ ضرورة أنّ كلّ ذي لغة ، يشقّ عليه أن يتحول عنها أو يكلّف بالتّحوّل منها إلى ما لم يألفه ، وأنّ الضرورة قد زالت بمقتضى أنّ لغة

---

(1) انظر الطبري : جامع البيان : 58/1 .
(2) القول للطحاوي : البرهان للزركشي : 224/1 .

قريش قد استقطبتهم فيما بعد بما تحمل في طيّاتها من عوامل الإستهواء ، وبعد انتشار الكتابة فيهم،ولكنّا نختلف معه في القول بأنّ حكمها قد ارتفع ، لأنّ ذلك لم يقع إلاّ بناسخ وهو ما لم يثبت عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم ، وليس لأحد بعده حقّ النّسخ — ولكن — كما — أشرنا — سابقا أنّ الأمّة ، إنّما أمرت بحفظ القرآن والمحافظة عليه ، وهو واجب كلّفت به ، فإن حفظت القرآن ، وحافظت عليه ، كانت مطيعة لما أمرها الله به ، وإلاّ كانت مضيعة — لا سمح الله — وبالتّالي آثمة لعدم امتثالها لما كلّفت به وهذا بحمد الله لم يقع بل حفظت القرآن وحافظت عليه مسخّرة لذلك عاملين متعاضدين أساسا . الحفظ في الصّدور والكتابة في السّطور .

أمّا مسألة القراءة بالأحرف السّبعة ، قد وضّحنا أنّ الأمّة أمرت على التّخيير في قراءة القرآن بأيّ حرف من أحرف التّنزيل تيسيرا وتخفيفا وتهوينا . فإن هي حفظت قرآنها بحرف فلا تعدّ إطلاقا مضيّعة ولا مقصّرة، ولا آثمة ، وكيف توصف بذلك وكانت قد امتثلت لما أمرت به . ونفّذت ما قد نيط بعهدتها من حفظ القرآن والمحافظة عليه « كما أمرت إذ هي حنثت في يمين وهي موسرة ، أن تكفّر بأيّ الكفّارات الثّلاث إمّا بعتق أو إطعام أو كسوة ، فلو أجمع جميعها على التّكفير بواحدة من الكفّارات الثّلاث دون حظرها التّكفير بأيّ الثّلاث شاء المكفّر كانت مصيبة حكم الله ، مؤديّة في ذلك الواجب عليها من حقّ الله (1) » فكذلك الأمّة كلّفت بحفظ القرآن ، وخيّرت في قراءتها بأيّ الأحرف السّبعة شاءت فإذا ظهر لها ما حتّم عليها الملازمة على حرف واحد ، والثبات عليه ورفض القراءة بالأحرف السّتّة — دون إنكار لما في ذلك من درء لمفسدة وجلب لمصلحة عليا ، كانت بعملها هذا مصيبة حكم الله،مؤديّة الواجب ولو لم تعمل هذا،لكانت بحقّ مقصّرة ومضيّعة وسنتحدّث عن الأسباب الدّاعية إلى الاقتصار على حرف واحد فيما بعد .

---

(1) انظر الطبري : جامع البيان : 58/1 .

ثالثا :

إن سأل سائل: ما هي اللغات الست أو من أيّ الألسن كانت؟نقول لا حاجة إلى معرفتها ، إذ لو عرفناها ما قرأنا بها — بل ترك معرفتها يعدّ واجبا امتثالا لما رآه عثمان واجبا ورأته الأمّة معه درءًا لما أو شك أن يقوّض الأمّة من مراء حذّر الرّسول منه وعدّه كفرا وهلاكا . مع العلم أنّه قيل : إنّ خمسة منها العجز من هوازن وإثنين لقريش وخزاعة (والعجز من هوازن : هم الّذين يقال لهم عليا هوازن وهم خمس قبائل أو أربع منها سعد ابن بكر وجشم بن بكر ، ونصر بن معاوية ، وثقيف (1) ، وقد ضعف الطّبري هذه الرّواية الواردة عن ابن عبّاس بقوله : « ذلك أنّ الّذي روى عنه : إنّ خمسة منها من لسان العجز من هوازن — الكلبي عن أبي صالح — وهو ممّن لا يجوز الاحتجاج بنقله . وإنّ الذي روى عنه : إنّ اللّسانين الاخرين من لسان قريش وخزاعة — قتادة ، وقتادة لم يلقه ولم يسمع منه (2) وهكذا كما قلنا البحث عن تحديد اللّغات السّت التي اندثرت لم يفدنا لعدم احتياجنا له .

رابعا :

إذا كانت الأحرف السّبعة هي الألسن فكيف تسنّى أن يختلف عمر بن الخطّاب وهشام بن حكيم في سورة الفرقان وكلاهما قرشيّان من لغة واحدة ؟

نقول لا مانع من اختلافهما لأنّه من الممكن أن يكون أحدهما قد عرف ما بغير لغته ، وقد سمع النّبيّ وهو يقرأ بغير لغة قريش فحفظها كما سمعها النّاس ، وأن يكون الاخر قد سمع لغة قريش فحفظها ، ولم يتيسّر له ما تيسّر للأول حتّى يحفظ ما حفظه ، فاختلفت قراءتهما ، وكون المرء يعرف غير لغته الأصليّة ، ويحفظ ما سمعه من الغير مشاهد معروف .

---

(1) السيوطي : المزهر : 210/1 .
(2) الطبري : جامع البيان : 66/1 .

خامسا :

كيف يمكن أن نفسّر الأحرف بالألسن في حين أنّ عثمان قد قال نزل القران بلغة قريش ؟

نقول : لا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون عثمان قصد الحرف الذي نزل عليه القرآن ابتداء قبل نزول الرّخصة وهو الحرف الذي رجا الرّسول الزّيادة عليه تخفيفا على من اعتنق الإسلام من بقية الفئات العربيّة غير القرشيّة ، واشفاقا منه عليهم وهو الحرف الذي ثبتت الأمّة عليه بعد زوال الضّرورة ، وهو ما جمعها عليه عثمان – رضي الله عنه –

سادسا :

إذا كان الحرف الذي استقرّ عليه الأمر هو لغة قريش ، وبه وحده كتبت المصاحف العثمانيّة ، فكيف يمكن هذا القول مع العلم بأنّ في القرآن كثيرا من الكلمات تنتسب لغير لغة قريش مثل « حتّى حين » بلغة الهذلي ومثل تِعلمون بكسر التاء بلغة الأسدي ؟ الجواب أن ما في القرآن من كلمات هي غير قرشية من حيث الأصل ، لكنّها صارت قرشيّة بحكم الإستعمال من طريق ما يسمّى بتداخل اللّغات وقد أبانت النّصوص أنّ قريشا كانت تتخيّر ما رقّ من كلمات القبائل التي كانت تفد عليها في مواسم الحجّ ، أو هي من ضمن ما تتّفق فيه لغة قريش مع غيرها من القبائل وضعا إلاّ أنّه مشهور عند غيرها مثل الكلمات التي يقال انّها في الأصل ليست عربيّة مثل « مشكاة » و« قسطاس » وغيرهما وعرّبت بالاستعمال من قبيل تداخل اللّغات أو أنّها ممّا اتّفقت فيه اللّغات وضعا ولذلك فلم يكن ذلك منافيا لكون القرآن عربيّا . فكذلك وجود كلمات في القرآن نطق بها الهذلي ، أو الأسدي أو غيرهما لا يعني إطلاقا أنّها غير قرشيّة . وبردّ هذه الإعتراضات كلّها ، وبما سبق أن تبينّاه من موافقة هذا التّفسير لما وقع استمداده من الأحاديث ، يقول أنّ هذا الرّأي هو الرّاجح ولا يمكن أن نفسّر الحديث بسواه .

المصاحف العثمانيّة على حرف قريش :

ذكرنا في الإعتراض الثاني أنّ الأحرف السّتّة قد اندثرت وأنّ الحرف الذي عليه المصاحف العثمانيّة اليوم هو حرف قريش ، وذكرنا أنّ اقتصار الأمّة على حرف لا يعني أنّها قصّرت أو ضيّعت إذ أنّ الواجب عليها حفظ القرآن بأيّ حرف شاءت — وهو ما تمّ القيام به ، وبيّنّا أيضا أن الأحرف الأخرى لم تنسخ لعدم وجود ناسخ وإنّما وقع الثبات على حرف لأسباب نريد أن نتبيّنها :

أوّلا :

جاء عن أنس (أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينيّة وأذربجان مع أهل العراق فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة — (فإذا أهل الشام يقرأون بقراءة أبي بن كعب،فيأتون بما لم يسمع أهل العراق ، فتكفّرهم أهل العراق ، وإذا أهل العراق يقرأون بقراءة ابن مسعود ، فيأتون بما لم تسمع به أهل الشام ، فتكفّرهم أهل الشام (1)) فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمّة ، قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنّصارى ، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلوا إلينا بالمصاحف ننسخها ... (2) .

أبان هذا النّص : أنّ القوم لمّا اجتمعوا ، وتذاكروا القرآن اختلفوا حتّى كاد يكون بينهم فتنة — والقضاء على أسباب الفتنة واجب حتميّ يقتضيه ما نيط بعهدة الأمّة من حفظ القرآن والمحافظة عليه . لذا نهض عثمان — مدفوعا بما يمليه مركزه عليه من مسؤوليّة الحفاظ على وحدة الأمّة مخافة أن تصاب بما أصيب به غيرها من تضييع لحروف كتبهم بتحريف لمضامينها — وحذار الوقوع فيما حذّر الرّسول من الوقوع فيه بقوله « إنّما أهلك من كان قبلكم الإختلاف » وقوله : « فلا تماروْا فيه فإنّ المراء

---

(1) من رواية الطبري رقم 59 : 1/59–60 .

(2) البخاري : الصحيح : 6/225–226 باب جمع القرآن : ط : دار الشعب .

كفر » لإنجاز ما به يقع القضاء على أسباب الفتنة قبل استفحال الدّاء وعزّة الدّواء ، وحتّى تصان وحدة الأمّة ، بصيانة أوّل مقوّماتها بنسخ القرآن في مصاحف رسميّة . وعليه كان لابدّ أن تكون الكتابة بالشّكل الذي به يتحقّق حكم الله من تكليف بحفظ الكتاب من ناحية وبالحرف الذي تتّحد فيه كلمة الأمّة من ناحية أخرى .

أمّا الأمر الأوّل ، فإنّه يتحقّق بمجرّد الإقتصار على حرف واحد كما سبق أن بيّناه ، من أنّ الواجب على الأمّة حفظ القرآن بأي حرف من أحرف النّزول بدليل « فاقرأوا ما تيسّر منه » وفأيّما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا » وإذا كنّا قد علمنا أن تعدّد الأحرف وإن كان قد أدّى وظيفته في الأوّل من تخفيف وتهوين . كان قد تسبّب في اختلاف في عهد الرّسول حتّى وصل الأمر ببعضهم إلى التّكذيب ، وكان الأمر هيّنا لوجوده بينهم أمّا والحال على ما وقع في أرمينيّة وأذربجان فإنّ الواجب يقتضي ترك ما بتركه تنطفىء نار الفتنة من تعدّد الأحرف ، ما دام في الاقتصار على حرف واحد تحقيق لأمر الله وقيام بالواجب .

أمّا الأمر الثاني ، فكان لابدّ أن يكون الذي سينا له البقاء ممّا يملك مؤهّلات البقاء ويكسب دواعي القبول ولا يتوفّر هذا إلاّ لحرف أو لغة قريش ، ذلك أنّ صعوبة التّحوّل من لغة إلى أخرى التي كانت مدعاة لوجود التّرخيص ، قد زالت بسبب أن ألسنة القوم ، قد لانت لهذا الحرف ، وتدرّبت على النّطق به ، وأنّ أسماعهم قد استأنست لهذه اللّغة لما تحمله من دواعي الإستهواء التّالية .

1 — إمتياز هذه اللّغة عن غيرها بفصاحتها وحسنها ورقّتها أصالة .

2 — استعابها لما حسن ممّا في غيرها من اللّغات إذ كانت قريش ... إذ أتتهم العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصفى كلامهم (1) .

---

(1) انظر المزهر للسيوطي : 210/1 .

3 — تفضيلها الضمني المستروح من واقع اختيار محمّد صلّى الله عليه وسلّم رسولا ، وهو من قريش ؛ وممّن يتكلّم لغة قريش جبلّة . هـذا بالإضافة إلى أنّ الدّليل على أنّ المصاحف كتبت بحرف قريش نتبيّنه من قول عثمان لمن كلّفهم بالكتابة (1) مخاطبا الرّهط القرشيّين « إذا اختلفتم أنتم وزيد في القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنّما نزل بلسانهم (2) » ذلك أنّ ما لم يختلف فيه القرشيّون وزيد حتّى إذا لم يكن قرشيّا أصالة فإنّه قرشيّ استعمالا وتداولا بمقتضى سكوت الرّهط القرشيّ . وأنّ ما وقع فيه الخلاف كتب حتما بحرف قريش عملا بمقتضى أمر الخليفة لما لهذا الحرف من أفضلية نزول القرآن به أوّلا قبل الإستزادة عليه كما يشعر قوله فإنّما نزل بلسانهم » .

وقد ورد : فلمّا بلغنا « إنّ آية مُلكِهِ أن يأتِيَكُم التّابوت (3) » .

قال زيد فقلت : « التّابوه » وقال أبان بن سعيد : « التّابوت » فرفعنا ذلك إلى عثمان فكتب : التّابوت (4) .

وانتهى العمل ، وأرسلت المصاحف للتّنفيذ وأمر « بما سواه من القرآن في كلّ صحيفة ، أو مصحف أن يحرق (5) » وهكذا استطاع عثمان بأمره ، واستطاعت الأمّة بامتثالها أن تجمع نفسها على ما أجمعه عليها أميرها — اشفاقا — منه عليها من المراء الذي سبق أن عدّه الرّسول كفرا واعتبره

---

(1) لجنة الكتابة :
1 — زيد بن ثابت .
2 — عبد الله بن الزبير .
3 — سعيد بن العاص .
4 — عبد الرحمان بن الحارث بن هشام — صحيح البخاري : 226/6 ط دار الشعب
(2) صحيح البخاري : 226/6 .
(3) البقـرة : 248 .
(4) الطبري : جامع البيان : 60/1 .
(5) انظر : اللالىء الحسان / 64 .

هلاكا . وإذا كان المنهج الذي عليه كتبت المصاحف العثمانيّة أثبت أنّها كتبت بحرف قريش فلم تعد فكرة « أنّ المصاحف العثمانيّة قد اشتملت على الأحرف السّبعة حقيقة لا تقبل النّقض (1) » بل تقبله بما رسمه من كتب المصاحف العثمانيّة . وخلاصة القول :

أوّلا :

إنّ حديث « إنزال القرآن على سبعة أحرف » ليس مشكلا لوجود قرائن أبانت قابليته للتّفسير .

ثانيا :

أنّ الرّأي الرّاجح في تفسير الأحرف هو أنها سبع ألفاظ مختلفة من مشهور لغات العرب في المعْنَى الواحد لتلاؤمه مع كافّة ما نقل من الرّوايات وتآلفه مع المعقول أمّا بقيّة الآراء فكانت واهية وقد بيّنّا ضعفها .

ثالثا :

أنّ ستّة من الأحرف قد اندرست،وتناستها الأمّة لضرورة دعا إليها ما وقع في أرمينيّة وأذربجان من اختلاف سبق أن حذّر الرّسول منه وعدّه كفرا .

رابعا :

أنّ الحرف الذي كتب له البقاء ، هو حرف قريش الذي جمع عليه عثمان الأمّة فكان الحرف الأوّل نزولا والاخر بقاء .

خامسا :

أنّ القراءات السّبع أو العشر إنما هي أوجه من الإختلافات اللّفظيّة أو النّطقيّة في حرف قريش .

وأسأل الله التّوفيق
تونس في 12 محرّم 1396
وفي 13 جانفي 1976
محمد التّومي

(1) راجع مناهل العرفان : 162/1 .

المصادر والمراجع

1 — القران الكريم

2 — تفسير الطّبري .... « دار المعارف »

3 — تفسير القرطبي .... « دار الشعب »

4 — تفسير ابن كثير .... « الحلبي »

5 — الفتوحات الإلهيّة للجمل .... « الحلبي »

6 — صحيح البخاري .... « دار الشعب »

7 — صحيح مسلم

8 — صحيح الترمذي .... « الصّاوي »

9 — سنن النّسائي

10 — سنن أبي داود .... « الحلبي »

11 — مسند أحمد .... ط : 3 « دار المعارف »

12 — موطأ مالك .... « الحلبي »

13 — الإتقان للسيوطي .... ط : 3 « الحلبي »

14 — البرهان للزّركشي .... ط : 1 « الحلبي »

15 — تأويل مشكل القرآن .... ط : 1 « دمشق »

16 — النّشر في القراءات العشر لابن الجزري .... « دمشق »

17 — اللالي الحسان موسى شاهين لا شين .... « دار التّأليف »

18 — مناهل الفرقان عبد العظيم الزّرقاني .... « الحلبي »

19 — إعجاز القرآن للرّافعي.......................................ط : 8 « المكتبة التجارية الكبرى »

20 — علوم القرآن أحمد عادل كامل.................................... « دار الإرشاد »

21 — القرآن المجيد محمّد عزّة دروزة................................. « الحلبي »

22 — مذكّرات دراسة الدّكتور محمد حسين الذّهبي

23 — أساس البلاغة للزّمخشري

24 — القامـوس

25 — الصّحاح للجوهـري

26 — المزهـر للسيوطـي

27 — الأعـلام للزّركلي